أعلن نتائج القطاع المصرفي العربي الأولية لعام 2005

الدكتور جوزف طربيه

رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية:

* نمو الموجودات 20% إلى تريليون دولار وزيادة الودائع 13.5%

* المنطقة العربية ومصارفها أمام مستقبل أكثر إشراقاً وإزدهاراً خصوصاً إذا عرفت كيف تستفيد من الفرص الناشئة والمستجدة

عقد الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، مؤتمراً صحافياً، لمناسبة إجتماع اللجنة التنفيذية للإتحاد في بيروت في 2006/1/20، عرض فيه آخر تطورات القطاع المصرفي العربي ونتائج أعماله الأولية لعام 2005 مقارنة مع العام 2004، في ضوء المستجدات الاقتصادية والمالية التي عرفتها الاقتصادات العربية في ظل التطورات العالمية، وخصوصاً في ظل الفورة النفطية التي يشهدها الاقتصاد العربي.

وقد شارك في هذا المؤتمر الصحافي أعضاء اللجنة التنفيذية للإتحاد التي تعقد إجتماعها الدوري في بيروت، وهم: الأستاذ عدنان يوسف ممثل المصارف البحرينية، والأستاذ عبدالهادي شايف ممثل المصارف السعودية، والأستاذ محمد بركات ممثل المصارف المصرية، والأستاذ جمال الطيب عبدالملك ممثل المصارف الليبية، والأستاذ عدنان بن حيدر بن درويش ممثل المصارف العمانية، والأستاذ عبدالرحمن بن خلفة ممثل مصارف الجزائر.

وفي ما يلي النص الحرفي لكلمة الدكتور جوزف طربيه في هذا المؤتمر:

الفورة النفطية الجديدة

يشهد الإقتصاد العربي منذ عامين بشكل خاص طفرة إقتصادية غير مسبوقة وهي ناجمة بصفة أساسية عن الإرتفاعات الكبيرة في أسعار النفط العالمية إلى مستويات عالية جداً، حيث تجاوز سعر برميل النفط عتبة 35 دولاراً أميركياً في العام 2004 و50 دولاراً في العام 2005، وهو حالياً يناهز 60 دولاراً، الأمر الذي ترتّب عليه حصول فورة نفطية كبرى طالت عموم دول مجلس التعاون الخليجي كما امتدّت آثارها لتشمل الدول العربية الأخرى. فحسب المعطيات المتاحة لدينا عن هذه الفورة النفطية الجديدة التي لم يسبق لها مثيل، فإنه من المرتقب أن تحقق الحسابات المالية الختامية للدول الخليجية فوائض مالية قياسية تربو على المئة مليار دولار عن العام 2005، بعد أن كانت التقديرات لموازنات هذه الدول للعام ذاته تحمل عجزاً يقارب 86 مليار دولار، علماً بأن الفائض المحقق في العام 2004 بلغ 30 مليار دولار مقابل عجز مقدر قدره 10 مليارات دولار، فيما كان الفائض المحقق عام 2003 يقارب 1,2 مليار دولار فقط.

ومن المتوقع أن تستمر هذه الفورة النفطية خلال العام الحالي لتدفع أكثر معدلات النمو الإقتصادي للمنطقة العربية إلى مستويات أعلى من تلك المحققة في الأعوام الأخيرة، علماً بأن معدل النمو الإقتصادي للمنطقة قد تضاعف نحو مرتين خلال العام 2005 ليبلغ حوالي 10% مقارنة مع العام 2004. ومن الطبيعي أن تكون معدلات النمو الكبرى قد

تحققت في الدول العربية النفطية، كما تحققت معدلات نمو جيدة في غالبية الدول العربية الأخرى وذلك بفعل تواصل وتسارع حركة الإصلاحات الإقتصادية فيها، هذا في وقت ازداد فيه حجم التدفقات المالية الخارجية إلى معظم، إن لم نقل كل، الأسواق العربية، وتحديداً إلى قطاعات المصارف وأسواق الأوراق المالية والعقارات، وكذلك إلى مجموعة من المشروعات الإستثمارية والسياحية والتجارية، وخصوصاً في ظل الفرص الإقتصادية الواعدة المتاحة في دول المنطقة بشكل عام.

وإذا تتبّعنا تداعيات هذه الفورة النفطية والإقتصادية في المنطقة، فإننا نلاحظ أن القطاع المالي، بشقيه المصرفي وأسواق الأوراق المالية، كان المستفيد الأكبر من هذه الفورة، إذ توسّع نشاطه بشكل كبير خلال العام 2005 مقارنة مع الأعوام السابقة له. فبالنسبة للقطاع المصرفي، شهدت الأجهزة المصرفية العربية جميعها نمواً ملحوظاً في مؤشراتها المالية الأساسية، إذ إن جزءاً من الموارد المالية الجديدة الناتجة عن فورة البترودولار الجديدة وجدت طريقها إلى القطاع المصرفي في الدول العربية.

أداء القطاع المصرفي العربي

وفي هذا المجال، فقد حقق القطاع المصرفي العربي، حسب الأرقام الأولية المتاحة عن تطوّر الأجهزة المصرفية العربية لعام 2005، نمواً ملحوظاً قارب 20% في إجمالي موجوداته بالمقارنة مع نمو نسبته 13,5% في العام 2004. وبذلك وصلت قيمة الموجودات الإجمالية للمصارف العربية إلى أكثر من تريليون دولار في نهاية العام 2005، بعدما كانت حوالي 883 مليار دولار في نهاية 2004 . وهناك زيادات ملحوظة أيضاً في محفظة القروض والتسليفات بنسبة تقارب 22,3% عام 2005 مقابل 17% عام 2004، وفي قاعدة الودائع بنسبة تقارب 13,5% مقابل 10% ، وفي قاعدة حقوق المساهمين بنسبة تقارب 21,7% مقابل 14% للفترة ذاتها.

وقد شهدت كل الأسواق المصرفية العربية زيادة في نشاطها، وسجل زيادات كبيرة في أصول الأجهزة المصرفية في دول مثل الإمارات

بنسبة تعدت 60%، والعراق 30%، والسودان 25%، وفلسطين وليبيا 20%، والبحرين ومصر 18%، وقطر 17%، واليمن 16%، والأردن 15%، وسلطنة عمان 12%، والمغرب والكويت 10%، وتونس وسوريا حوالي 5%، ولبنان 3,3%.

ونود أن نشير هنا إلى أن هذه التطورات الإيجابية الحاصلة في القطاع المصرفي العربي ترتبط بشكل كبير بحركة التطوير المتواصل والمكثّف الذي تتبنّاه المصارف العربية عموماً على كافة الأصعدة، ولا سيما على أصعدة الإلتزام بمعايير العمل المالي والمصرفي الدولي مثل معايير بازل الجديدة، المعايير المحاسبية، معايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وغيرها من المعايير الدولية، وتطوير أنظمة وسياسات وممارسات إدارة المخاطر المصرفية والمالية، وعصرنة وتنويع قاعدة الخدمات والمنتجات بما يجاري متطلبات الصناعة المصرفية الحديثة، والإستثمار الهادف والفعّال في تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية وغيرها...

وإن حركة التطوير الشاملة هذه، إلى جانب المستجدات المالية والإقتصادية الإيجابية الحاصلة في المنطقة خلال الأعوام الأخيرة، كان لها مفعول أساسي في توسيع وتكبير حجم القطاع المصرفي العربي وبما يتجاوز التوسُّع الحاصل في الإقتصاد العربي، حيث إن الموجودات الإجمالية للقطاع المصرفي العربي تزيد بنسبة لا تقل عن 130% من الناتج المحلي الإجمالي العربي، وهذه نسبة تُعتبر مرتفعة بالمقاييس العالمية، وهي تعبّر عن درجة العمق المالي الكبيرة الموجودة في الإقتصاد العربي.

تطورات المشهد المصرفي العربي

لقد تغيّر المشهد المصرفي في العالم العربي كثيراً خلال العام 2005 قياساً على السنوات السابقة، حيث تم رصد العديد من التحولات والتطورات الجذرية الأساسية في الأسواق المصرفية العربية، واسمحوا لي هنا أن أوجز أهم هذه التطورات:

أولاً: تسارع عمليات الدمج والتملك والخصخصة في معظم الدول العربية:

يلاحظ عام 2005 تركز هذه العمليات بصفة أساسية في مصر، حيث شهدت الساحة المصرفية المحلية تطورات متسارعة بإتجاه

الدكتور جوزف طربيه بتوسط (إلى يساره) السادة: محمد بركات، جمال الطيب عبد الملك، عدنان حيدر درويش، (وإلى يمينه) السادة: عدنان يوسف، عبد الرحمن بن خلفة، و د. فؤاد شاكر

الإندماجات والتملك، وإعادة هيكلة البنوك العامة مالياً وإدارياً، والخصخصة، وذلك بهدف رفع كفاءة القطاع المصرفي المصري. وفي هذا المجال، فقد تم إصدار القواعد والإجراءات الخاصة بعمليات الإندماج سواء الطوعي أو الإجباري، ونتيجة كذلك، فقد تم ما يلي:

1- ثماني عمليات إستحواذ بغرض الإندماج تتمثل في إندماج:

أ- بنك مصر أمريكا الدولي في البنك العربي الأفريقي.

ب - فروع بنك أميركان إكسبرس في البنك المصري الأمريكي.

ج - بنك كريدي ليونيه في بنك كريدي أجريكول (كاليون).

د- بنك مصر إكستريور في بنك مصر.

هـ- بنك المهندس في البنك الأهلي المصري.

و - بنك مصر الدولي في البنك الأهلي سوسيته جنرال.

ز - بنك بورسعيد الوطني في بنك الشركة المصرفية العربية الدولية.

حـ البنك العقاري المصري العربي في بنك التعمير والإسكان.

بحيث إنخفض عدد المصارف العاملة في مصر من 57 مصرفاً في بداية عام 2004 إلى 45 مصرفاً في نهاية العام 2005، ومن المتوقع أن يصل إلى 30 مصرفاً في نهاية العام الحالي.

2- في إطار الخصخصة، فقد تم بيع مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة، حيث بلغ عدد العمليات في هذا المجال سبعة أهمها:

أ - بيع حصة بنك القاهرة في بنك القاهرة باركليز.

ب - بيع حصة البنك الأهلي في البنك الأهلي سوسيته جنرال.

ج - بيع حصص بنك مصر في كل من بنك مصر الدولي وبنك مصر رومانيا.

3- دخل السوق المصرفية المصرية كل من:

أ - بنك لبنان والمهجر الذي تملك بنك مصر رومانيا.

ب - بنك بيروس اليوناني الذي تملك البنك المصري التجاري.

4- يجري حالياً عرض مصارف مصرية للبيع وهي:

أ- البنك المصري الأميركي.
ب - البنك المصري المتحد.
ج - البنك الوطني للتنمية.
د - بنك الإسكندرية.
هـ- بنك القاهرة- الشرق الأقصى.
و - بنك باركليز مصر.

السيد عدنان يوسف نائب رئيس الإتحاد يرد على أسئلة الصحافيين ويبدو في الصورة إلى يساره الدكتور جوزف طربيه والسيد محمد بركات وإلى يمينه السيد عبد الرحمن بن خلفة

ثانياً : تنافس شديد في عدد من الدول العربية على إقامة مراكز مالية ومصرفية دولية:

هذا التنافس هو لأجل إستقطاب إستثمارات إقليمية ودولية إلى القطاع المالي والمصرفي. وفي هذا المجال، تسعى دولة قطر لإقامة مركز مالي دولي، وذلك على غرار مركز دبي المالي العالمي، ومرفأ البحرين المالي الدولي اللذين يستقطبان منذ عدة سنوات توظيفات مالية عربية وأجنبية ضخمة تساهم في تسريع وتيرة التنمية المصرفية والمالية والإقتصادية في هذه الدول.

ثالثاً : تنامي حركة الانفتاح والتحرر المصرفي في كافة الدول العربية:

هذا الأمر يتم من خلال عصرنة الأطر القانونية والتشريعية والعملية التي من شأنها أن ترسخ الإنفتاح المصرفي، والإلتزام بالمعايير المالية الدولية، وإنشاء المصارف الخاصة، وإدخال عنصر المنافسة الى السوق المصرفية المحلية.

ويسجل في هذا المجال التطورات الرئيسية التالية في بعض الدول العربية:

1- في القطاع المصرفي السوري، شكلت هذه التطورات على سبيل المثال حوافز أساسية لدخول عدة مصارف خاصة عربية، حيث:

أ - باشرت أربعة مصارف منها أعمالها في عامي 2004 و2005 وهي:
- بنك سورية والمهجر.
- مصرف بيمو السعودي الفرنسي.
- المصرف الدولي للتجارة والتمويل.
- بنك عوده سورية.

ب - هناك مصرفان خاصان عربيان سيباشران عملهما قريباً وهما:
- البنك العربي.
- بنك بيبلوس سورية.

ج - هناك مصرفان لبنانيان لهما تواجد في المنطقة الحرة في دمشق وهما:
- فرنسبنك.
- سوسيتيه جنرال.

د - توجد ثلاثة مصارف خاصة تقليدية هي حالياً قيد الدراسة من قبل مصرف سوريا المركزي.

هـ - هناك توجه لثلاث مجموعات مالية قابضة كبرى لدخول السوق المالي السوري، أبرزها مجموعة دلة البركة، التي تعتزم إنشاء مصرف إسلامي وشركة للتأمين التكافلي.

2- في السوق المصرفية العراقية تم ما يلي:

أ - إنشاء خمسة مصارف عراقية خاصة هي:
- مصرف المنصور.
- مصرف أشور الدولي للإستثمار.
- مصرف دجلة والفرات.
- مصرف أمير الد.
- مصرف كردستان العراق.

وعليه ارتفع عدد المصارف الأهلية (أي الخاصة) العاملة في العراق إلى 25 مصرفاً، تضاف إليها ستة مصارف قطاع عام، ليكون المجموع الإجمالي لعدد المصارف العراقية 31 مصرفاً.

ب - منح البنك المركزي العراقي منذ إنهيار النظام السابق ثماني رخص مصرفية لمصارف عربية وأجنبية هي التالية:
- HSBC.
- ستاندرد تشارترد.
- بنك الكويت الوطني.
- البنك العربي.
- المؤسسة العربية المصرفية.
- بنك ملي إيران.
- البنك الزراعي الإيراني.
- البنك الزراعي التركي.

ج - مساهمة عدة مصارف عربية خليجية بالدرجة الأولى ومصارف أجنبية أيضاً في عدد من المصارف العراقية مثل:
- مساهمة بنك الخليج المتحد البحريني في مصرف بغداد.
- مساهمة البنك الأهلي المتحد البحريني في المصرف التجاري العراقي.
- مساهمة بنك الصادرات والتمويل الأردني في المصرف الأهلي العراقي.
- مساهمة بنك الكويت الوطني في مصرف الإئتمان العراقي.
- مساهمة بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود في مصرف دار السلام للإستثمار.

رابعاً : تصاعد وتيرة التوسع المصرفي عبر الحدود الوطنية ضمن العالم العربي:

يلاحظ في هذا المجال:

1- حركة نشطة لعدة مصارف لبنانية بإتجاه زيادة حضورها الإقليمي وذلك في إطار سياسة الإنفتاح الثابتة التي يشجعها مصرف لبنان المركزي، ومن أبرز عمليات التوسع في هذا الإطار:

أ - فتح فروع لبنك عوده في الأردن.

ب - فتح فرع لكل من بنك بيبلوس وفرنسبنك في الجزائر.

ج - فتح فرع لبنك بيبلوس في السودان.

د ـ توجه بنك الاعتماد اللبناني لفتح مصرف مستقل في اليمن، ومصرف خاص في سوريا بالتعاون مع بنك المشرق الإماراتي.

2– توسع مصارف في دول عربية أخرى في عدد من أسواق المنطقة، وأبرز العمليات في هذا المجال:

أ ـ فتح فرع لبنك الإسكان للتجارة والتمويل في مملكة البحرين.

3– حصول أكبر عمليات شراء ومساهمات في عدة أسواق مصرفية عربية قامت بها مجموعات مالية إقليمية، أبرزها:

أ ـ عملية شراء المجلس الأعلى للشؤون الإقتصادية والإستثمار في قطر للبنك اللبناني للتجارة.

ب ـ مساهمة مجموعة هيرمس المالية القابضة المصرية في بنك عوده.

ج ـ مساهمة البنك التجاري القطري في البنك الوطني العماني.

خامساً : إزدياد التوجه لإنشاء مصارف إسلامية وتحول مصارف تجارية الى مصارف اسلامية في المنطقة العربية:

هذا الاتجاه يوازي الدخول المتزايد لعدد من المصارف الدولية الكبرى إلى العمل المصرفي الإسلامي في عدة أسواق عربية. وفي هذا المجال، لوحظ العمليات البارزة التالية:

1– في لبنان:

أ ـ إنشاء البنك الإسلامي اللبناني من قبل مجموعة الإعتماد اللبناني.

ب ـ توجه فرنسبنك لإنشاء مصرف إسلامي.

ج ـ تطوير بنك البركة– لبنان أعماله.

د ـ إنشاء عدة مصارف لبنانية أخرى لنوافذ مصرفية إسلامية.

2– في الكويت :

أ ـ تأسيس "بنك بوبيان" الإسلامي.

ب ـ تحول البنك العقاري الكويتي من مصرف تجاري إلى مصرف إسلامي.

3– في السعودية :

أ ـ تأسيس "بنك البلاد" الإسلامي.

ب ـ تحول "بنك الجزيرة" إلى مصرف إسلامي.

4– في الإمارات:

أ ـ تحول بنك الشارقة الوطني من مصرف تجاري إلى مصرف إسلامي وتغيير اسمه إلى "مصرف الشارقة الإسلامي".

5– في السودان :

أ ـ إنشاء فرنسبنك مع مجموعة من المؤسسات المالية الكويتية وأبرزها مجموعة عارف الإستثمارية والشركة الدولية للإجارة والإستثمار لمصرف إستثماري إسلامي تحت إسم "كابيتال بنك".

تطور القطاع المصرفي العربي، 2004-2005

(بالمليون دولار اميركي)

اسم الدولة	الموجودات			القروض			الودائع			تطور حقوق المساهمين		
	2004	2005	التغير السنوي%	2004	2005	التغير السنوي%	2004	2005	التغير السنوي %	2004	2005	التغير السنوي %
المملكة العربية السعودية	174769	197598	13.10%	84588	113674	34.40%	114708	127474	11.10%	18350	24090	31.30%
مملكة البحرين	118900	140300	18%	17835	23200	30.10%	18572	22290	20%	11795	12500	6%
الامارات العربية المتحدة	122621	196860	60.50%	63047	103255	58.70%	73150	99960	36.70%	13530	19500	44.10%
مصر	103842	122635	18.10%	48557	55600	10.40%	75688	90374	19.40%	3213	6151	18%
الكويت	64800	71192	9.90%	46152	51450	11.50%	40771	45500	11.60%	7835	8700	11%
لبنان	67786	70000	3.30%	31957	34110	6.70%	55835	57200	2.40%	3855	4400	14.10%
المغرب	51600	56800	10.00%	30084	34500	15.00%	38710	45200	17.00%	4085	4500	10.00%
الجزائر	39855	42000	5.40%	32146	33000	2.70%	38426	40500	5.40%	1933	2000	3.50%
سوريا	28382	29700	4.60%	7034	7500	6.60%	14391	15000	4.20%	1440	1550	7.60%
تونس	21980	23000	4.60%	17178	17700	3%	14738	15500	5.20%	2308	2400	4%
الأردن	25100	28900	15.10%	10928	14500	32.70%	13241	15700	18.60%	2640	3000	13.60%
قطر	25282	29750	17.70%	13574	18000	32.60%	16703	20000	19.70%	3636	4200	15.50%
سلطنة عمان	12715	14350	12.90%	9129	10015	9.70%	8006	9680	20.90%	1530	1695	10.80%
ليبيا	13242	15800	20%	5604	6000	7.00%	9713	11700	20.50%	710	770	8.40%
فلسطين	5114	6100	20.00%	1428	1800	24%	3958	4250	7.00%	307	400	30.00%
اليمن	3694	4300	16.50%	998	1200	20.00%	3101	3700	19.00%	200	240	20%
السودان	4079	5100	25.00%	1890	2500	32.00%	2532	3200	26.00%	563	570	1.00%
العراق	3857	5000	30.00%	429	490	14.00%	3650	4900	34.00%	41	49	19.50%
المجموع	882.6	1059385	20.00%	430352	520404	22.30%	556654	652128	15.50%	79453	96715	21.70%
03-04 (%)			13.50%			17%			16%			14%

أرقام العام 2005 أولية

سادساً : اشتداد الطلب الاقليمي والدولي ولا سيما من قبل صناديق الاستثمار على الأوراق المالية في البورصات العربية وخصوصاً تلك العائدة للقطاع المصرفي.

يسجل في هذا المجال التطورات الأساسية التالية:

1– تجاوزت نسبة الإرتفاع في القيمة الترسملية لأسواق الإمارات وقطر والأردن والسعودية ومصر ولبنان، عتبة 247%، 172%، 107%، 99%، 97% و 67% على التوالي في العام 2005.

2– سجلت القيمة الإجمالية لرسملة البورصات العربية زيادة قياسية بلغت 115% بحيث إرتفعت من مستوى 622,4 مليار دولار في العام 2004 إلى 1338,2 ملياراً في العام 2005.

سابعاً : في كل من ليبيا والجزائر وتونس والمغرب واليمن وسلطنة عمان، فانه من المرتقب خلال السنوات القليلة القادمة استقطاب السوق المصرفية المحلية لمصارف عربية وأجنبية وذلك في سياق سياسة الاصلاح والانفتاح المصرفي والاقتصادي الجديدة التي باشرتها السلطات النقدية والمصرفية المحلية تماشياً مع التحولات العميقة الحاصلة في المنطقة.

وفي الإتجاه ذاته، ومع توسع عملية التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه من المرتقب أن تشهد الأسواق المصرفية المحلية قريباً توسعاً للمصارف عبر الحدود ضمن هذه المنطقة. كما يرتقب أن يتوسع بعضها إلى الأسواق العربية الأخرى تبعاً لكبر حجم هذه المصارف المتزايد وحاجتها إلى إستغلال كامل إمكاناتها في أسواق صاعدة في المنطقة العربية. وفي هذا المجال، من المتوقع بدء عمل فروع سبعة مصارف خليجية وأجنبية صدر لها تراخيص فعلية في المملكة العربية السعودية.

ثامناً : لجوء الكثير من المصارف العربية في مختلف الدول العربية إلى زيادة رساميلها، بشقيها الأساسية والمساندة، استعداداً منها لاستكمال جهودها في مجال الالتزام بمعايير بازل الجديدة. وقد ترافق ذلك مع تطويرها سياسات وأنظمة وممارسات:

1– إدارة المخاطر المصرفية والمالية.

2– الحوكمة الإدارية والمالية.

3– الإلتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير المصرفية المحلية والعالمية.

4– مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

5– الإفصاح المالي.

دور المصارف العربية في إدارة فوائض السيولة

إن المصارف العربية مدعوّة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى الترويج والتعريف بالفرص الإستثمارية المتاحة في الأسواق العربية وذلك بالنسبة للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب، وتوجيه جزء أساسي من الموارد المالية العربية لتوسيع نطاق التبادلات الإستثمارية والتجارية بين الدول العربية. ولكي تستطيع المصارف العربية أن تقوم بهذه المسؤولية، فإن الدول العربية مدعوّة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير السريعة وفي الإتجاهات التي تكفل تحسين مناخات الإستثمار المحلية من أجل إستقطاب مقادير أكبر من الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في عملية النمو والتنمية، وتطوير وتحديث أسواقها المالية ولا سيما أسواق رأس المال مع السعي أكثر فأكثر إلى الربط بينها لتأمين تدفّقات مالية محفظية متواصلة إليها، وإصدار القوانين المصرفية التي تشجّع وتحفّز عمليات الدمج والتملّك والتوسّع للمصارف العربية خارج حدودها الوطنية، هذا إلى جانب تحقيق التنفيذ الفعلي والحقيقي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أخيراً، يمكننا القول بأن المنطقة العربية ومصارفها أمام مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً خصوصاً إذا عرفت كيف تستفيد من الفرص الناشئة أو المستجدة، علماً بأن وطننا العربي لا تنقصه الموارد الإقتصادية أو المالية أو البشرية، وإنساننا العربي لا تنقصه الكفاءات والمهارات والخبرات في كافة المجالات، فها هو اليوم منتشر في بقاع العالم يعمل وينجح ويساهم في بناء المجتمعات وكأنه من رواد العولمة الأوائل.□

تطور الرسملة السوقية للبورصات العربية، 2004-2005

(بالمليون دولار أميركي)

	2004	التغير السنوي%	2005
بورصة الإمارات العربية المتحدة:	90581.3	247%	314000
سوق دبي المالي	35090.9	441.50%	190000
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	55490.4	123.50%	124000
بورصة عمان	18383.4	106.70%	38000
سوق المحرس للأوراق المالية	13513.18	20.60%	16300
سوق الأسهم السعودي	306255.7	99.20%	610000
سوق الكويت للأوراق المالية	73580.54	70%	125000
بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء	25174.92	7.20%	27000
بورصة الجزائر	140.27	1.20%	142
بورصة الأوراق المالية بتونس	2574.48	16.50%	3000
سوق الخرطوم للأوراق المالية	2058.42	36%	2800
سوق مسقط للأوراق المالية	9317.66	40.60%	13100
سوق الدوحة للأوراق المالية	40434.79	172%	110000
بورصة بيروت	2330.74	67.30%	3900
بورصتي القاهرة والاسكندرية	38076.84	97%	75000
المجموع	622422.2	115%	1338242

أرقام العام 2005 أولية